

التعريف والنقد

مقدمة ابن خلدون

ابن خلدون أشهر من أن يُعرف ، ومقدمته الرائعة الخالدة ، هي التي طُيرت له هذه الشهرة في الشرق والغرب ، وصيرته العمدة التي تقصر عنها همم العلماء ، والحجة في صدق النظر ، وصحة الآراء .

وقد رُزقت مقدمته الحظ الذي تستحقه ، فطُبعت في أوربة ، وطُبعت في البلاد العربية مرات . كان آخرها طبعة «الكتاب اللبني» في بيروت سنة ١٩٥٦ . وهي الطبعة التي يتناولها بحثنا هذا ^(١) .

(١) طبعت هذه المقدمة - أول ما طبعت - في باريس سنة ١٨٤٧ . وترجمت الى الفرنسية وطُبعت فيها سنة ١٨٦٢ . وطُبعت في مصر في مطبعة بولاق سنة ١٢٧٤ هجرية ، ثم طبعت فيها مراراً ، منها في المطبعة الخيرية سنة ١٣٢٢ هـ . وعلى هامشها ترجمة المؤلف . ومنها الطبعة المشكولة شكلاً تاماً ، منقولاً نقلاً حرفياً وشكلياً عن طبعة بيروت المشكولة المطبوعة سنة ١٩٠٠ . وفي بيروت طبعتها المطبعة الأدبية سنة ١٨٧٩ ، واعادت طبعتها سنة ١٨٨٦ . ثم طبعتها ثالثة سنة ١٩٠٠ منقحة مهذبة مجردة من بعض فصولها ، ومن الأجزاء والشعر الغامض الأندلسي ، ومشكولة بالشكل الكامل . وقد جاء في آخر صفحة من صفحاتها ما يلي :

« لقد تم بحوله تعالى طبع هذا الكتاب طبعة ثالثة في المطبعة الأدبية ، وعلى نفقتها ، تزفئه الى طلبة اللغة العربية الشريفة ، تحفة كريمة من تحف المتقدمين نهديه للتأخرين مثلاً يقتدى به ، ومنوالاً ينسجون عليه ، وقد عني بشكلكه جناب الكاتب البليغ رشيد عطية أحد محرري جريدة لسان الحال . ثم نظر فيه وصحح ما أحالته عن أصله أيدي النساخ والطباع ، جناب العالم المدقق والفقير المحقق عبد الله البستاني متوخياً بذلك خدمة خالصة للعلم والأدب . نسأله تعالى أن ينميه على هذه الخدمة النافعة ، وينفعنا بمارفه . . . »

تقع هذه الطبعة في ١٢٤٦ صفحة ، وهي تمتاز بجمال حرفها ، وأناقته طبعها ، و حسن ترتيبها وتبويبها ؛ وتتجنب الشكل الكامل المنعّب ، والاكتفاء منه بما فيه بعض الغناء ، ثم بهذه الفهارس المفصلة التي عُني بوضعها الأستاذ يوسف أسعد داغر وهي فهرست :

- ١- الموضوعات .
- ٢- أعلام الرجال والنساء .
- ٣- الشعوب والقبائل والدول والأصغر التاريخية .
- ٤- البلدان والأمكنة الجغرافية .
- ٥- الكواكب والنجوم والأبراج الفلكية .
- ٦- الحيوانات .
- ٧- النبات .
- ٨- المعادن والجواهر والحجارة الكريمة .
- ٩- أسماء الكتب الوارد ذكرها في تضاعيف المقدمة .
- ١٠- آي القرآن الكريم .
- ١١- مواد الكتاب .

هذه هي ميزات هذه الطبعة ، وأهمها هذه الفهارس . وما عدا ذلك ، فلا تختلف هذه الطبعة عن الطبعات السابقة - ولا سيما طبعة المطبعة الأديبية سنة ١٩٠٠م موضوع المقابلة والمقارنة في بحثنا هذا - إلا اختلافاً يسيراً ، أكثره في الحركات اللغوية والنحوية . جاء بعضه مغلوطاً في تلك صحيفاً في هذه ، وجاء بعضه مغلوطاً في هذه صحيفاً في تلك ، وبعضه مغلوطاً في الطبعتين كليهما . وهذه أمثلة على ما قدمنا :

- ١- في الصفحة الثالثة من الطبعة السابقة :
- «وعلى آله وأصحابه الذين لهم في صحبته وأتباعه الأثر البعيد والصيت» .

م (٨)

جمل المصحح «اتباعه» جمع «تبع» وعطفها على «آله وأصحابه» على ما بينهما من فصل ، صير الجملة قلقة متنافرة ، لا يستسيغها الذوق الأدبي السليم .
 أما في الطبعة الجديدة فقد جاءت الجملة : «وعلى آله وأصحابه الذين لهم في محبته واتباعه» بجمل «اتباعه» مصدرًا ، وعطفها على معطوف عليه قريب هو «محبته» ، وقد تكون «محبته» على ما جاءت في الطبعة القديمة أولى في المصطلح عليه من «محبته» الواردة في الطبعة الجديدة (١) .

٢ - في الصفحة الـ ٢ من الجديدة :

«وتضربُ فيها الأمثال ، وتُطرفُ بها الأنديةُ إذا غصبا الاحتفال» .
 ببناء «تُطرفُ» للمعلوم ، وجعل «الأندية» فاعلاً لها .
 والطبعة القديمة بنت الفعل للمجهول «تُطرفُ» وجملت «الأندية» نائب فاعل . فوُقت المشاكلة في الصيغة بين «تُطرفُ» و «تُضربُ» التي بنت للمجهول في الطبعتين . وأن يقع الإطراف في الأندية ، على الحقيقة ، أصلح من أن يقع فيها على المجاز .

٣ - وفي الصفحة الـ ٤ من القديمة :

«والناقل إنما هو يُبلي وينقل . والبصيرة تنقد الصحيح إذا تمقل . والعلم يجلوها صفحات القلوب ويصقل» .
 وطبعت الطبعة الجديدة على غرار سابقتها بقولها «إذا تمقل» . وخالفتها في «صفحات القلوب» فجعلتها «صفحات الصواب» .
 أما «تمقل» فأرأيتها في ما رجعت إليه من كتب اللغة ، وليس وزنها «نقل» .
 بمتجانس هو و «ينقل» التي جاءت قبلها ، و «يصقل» التي جاءت بعدها ، وابن خلدون حريصٌ أحياناً كثيرة على السجع الموزون . وصوابها :

(١) نستعمل (الحديثة والجديدة) لطبعة الكتاب سنة ١٩٥٦ ، و (القديمة والأدبية) لطبعة سنة ١٩٠٠ .

و «تَمَقَّلُ»^(١) أي تنظر . وبذلك تستقيم الكلمة زينة ومعنى « بعد أن تبدل (إذا) ب (إذ) ، فتصبح : إذ تَمَقَّلُ ... »

وأما « الجلاء » في قوله « والعلم يجلو صفحات القلوب » أو « صفحات الصواب » فقد تكون « الصواب » هنا التي جاءت في الطبعة الجديدة أولى ، إلا إذا كان ابن خلدون أراد المشاكلة بين « البصيرة » و « القلوب » .

وفي الجديدة في الكلام عن نكبة البرامكة :

« وقارن ذلك عند مخدومهم^(٢) نواشي الغيرة والاستنكاف من الحجر والأنفة ، وكان الحقود » كذا ؛ بإهمال ما يحتاج أكثره الى الشكل ، وإشكال ما أكثره لا يحتاج اليه . وجاءت « الأنفة » مجموعة الى « الحجر » مما يوهم أنها معطوفة عليها ، فيصبح الاستنكاف من الحجر ومن الأنفة ! . ووضبت « كامن الحقود » بالحجر . وبهذا تكون دخلت في ما استنكف منه ، أو أنها عطفت على الغيرة في قوله « نواشي الغيرة » وإذا جاز للغيرة أن تنشأ فهل ينشأ كامن الحقود ؟

أما النسخة القديمة فنقول :

« وقارن ذلك عند مخدومهم^(٢) نواشي الغيرة والاستنكاف من الحجر والأنفة وكان الحقود . . » كذا بالضبط الكامل ، أشرنا الى ما تدعو الحاجة في الاستشهاد اليه . والخطأ هنا كالخطأ هناك يزيد سوءاً « كان الحقود » أوردتها المصحح من غير تدبير نجاة ولا معنى لها .

وقد يكون الصواب :

(١) والمقل : النظر . ومقله بيمينه يَمَقِّلُه مَقْلًا : نظر اليه . قال القطامي :

ولقد يروع قلوبهن تكلمني و يروعني مقل الصوار المرشق

ويروى « مَقْلٌ » و مَقْلٌ : حسن لقوله : تكلمي . ويقال ما مقلته عيني منذ

اليوم ، وما مقلت عيني مثله أي : ما أبصرت : « اللسان » .

(٢) والمخدوم هو الرشيد . والضمير في مخدومهم يعود الى البرامكة .

« وقارن ذلك عند مخدومهم نواشي الغيرة ، والاستنكافُ من الحجز والأنفةُ وكامنُ الحقود » بنصب النواشي على أنها مفعول « قارت » والفاعل « ذلك » أو برفعا على أنها فاعل مؤخر . ثم عطف « الاستنكاف » و « الأنفة » و « كامن الحقد » عليها وبذلك تنتظم الجملة ، ويظهر المعنى ^(١) .

وفي الطبعتين : في سبب إصهار المأمون الى الحسن بن سهل :
« انه عثر في بعض الليالي في بعض تطوافه بسكك بغداد ، في زنبيل مدلى من بعض السطوح بمالقي ، وجدل مغارة القتل من الخزير فاعتقده ، وتناول المالقي فاهزت وذهب به صعداً الى منزل شأنه كذا ووصف من زينة فرشه . . . »
هذا في الجديدة .

والقدية لا تختلف عنها إلا بأن جرّت « معالق » بالفتحة لمنهما من الصرف ، وجملت « وصف » فعلاً ماضياً على ما يقتضيه سياق الكلام . وضبطت « الزنبيل » بكسر الزاي وهو الصواب . وما بقي فاللفظ واحد ، والضبط واحد .
والجملة مغلوطة وغير مفهومة . وصحتها :

« في زنبيل مدلى من بعض السطوح بمالقي وجدل ^(٢) مغارة القتل . . . »
فأقمنده . . . » من الاعتماد ، إذ لا محل هنا للاعتقاد ، الوارد في الطبعتين ، ولا للافتقاد الوارد في الطبعة الأميرية .

(١) وصدر هذا الكلام : « وإنما نكسب البرامكة ما كان الا » من استبدادهم بالدولة . هذا في الجديدة . وفي القدية : « وإنما نكب البرامكة ما كان من استبدادهم . . . » والأصوب : وإنما نكسب البرامكة ما كان . . . » او « وما نكسب البرامكة إلا ما كان . . . » وبمد أن يمدد ابن خلدون أفاعيل البرامكة في دولة الرشيد : من دالة عليه . . واستبداد بالأمر دونه ، وتصرف في أمور الدولة . يقول :
« وقارن ذلك عند مخدومهم . . . »

(٢) الجدل جمع جديل . وهو الحبل المفتول . وحلها الجر معطوفة على المالعق ، وكذلك مغارة نمت لجدل . والمعنى : ان الزنبيل كان مربوطاً بمالق وحبال . ولا معنى لجمل « جدل » فعلاً ماضياً . وليس في ما قبله ما يميز عطفه عليه .

وفي الطبعتين، في الدفاع عن المهدي :

« حتى قبضه الله وليس علي شيء من الحظ والمتاع في دنياه . حتى الولد الذي ربما تجنح اليه النفوس وتجادع عن تمنييه » .

بمطف « تجادع » الفعل الماضي على « تجنح » الفعل المضارع قبله . ولعل الأصل : « حتى الولد الذي ربما تجنح اليه النفوس ، تجادع عن تمنييه » أي تشاغل عن تمنييه لزهده ورغبته عن الحظ والمتاع في دنياه .

وفيها : « مقرّباته » بشديد الرأ . وهي بتخفيفها « مقرّباته » وهي الخيل ضمّرت للركوب .

وفيها : « فصاحب البدعة لا يلبس في أمره ، ولا يشبه في بدعته ، ولا يكذب نفسه فيما ينتحله » .

ولعل الأوجه : « ولا يكذب نفسه في ما ينتحله . . » بتخفيف الدال في « يكذب نفسه » أي لا يخدعها . إذ لا محل هنا للتكذيب ، بعد التلميس في الأمر ، والتشبيه في البدعة .

وفيها في الدفاع عن يحيى بن أكرم :

« ولكنه كانت فيه دُعابة ، وحسن خلق » والموضع هنا يتطلب « حسن الخلق » بالضم ، لا « حسن الخلق » بالفتح .

وفيها :

« وكانت شهادتهم في ذلك على السماع » بالكسر ، وإنما هي « السماع » بالفتح .

وفيها :

« ولو حدثوا أنفسهم بمثل هذه الريبة أو قرعت أسماعهم » ببناء « قرعت » للمجهول . ولو أنها بنيت للمعلوم ، وعاد الضمير فيها إلى الريبة ، لكان أصح ، ولا حاجة للتأويل .

وفيها :

« على ما كان من واضح مولايم » . والصواب « واضح » وهو علم معروف مصروف ، كان عاملاً للعباسيين ، ثم تشييع للعالميين .

وفيها :

«ولا يُرجعها الى بحث وتفنيش» . والأعلى «يرجمها» من «رَجَعَ» المتعدية بنفسها .
ومثلها فيها : «ولو قالوا انها دُرست في ما دُرِس من الآثار» و «دَرست»
و «دَرس» هنا أطبق وأوفق .

وفيها عن الرشيد ويحيى بن أكرم :

«وَبُتُّ أَنها كَنا يَصلِيان الصَبحَ» و «بُتُّ» بضم الباء معناها «شَجُّع»
وإنما هي «بُتُّ» بفتح عين الفعل : أي تحقق وتأكد .

وفيها :

«وما ظنك بما يخرج عن الإباحة والحظر» بالتحريك ، وهو «الحَظَر» بسكون بعد فتح .
وفيها :

«وانه لكلف بمكانها من معاقرة اياهما الخمر» .

ولعل الأصل : «معاقرة واياهما الخمر» .

وفيها :

«... لمكان أبيهم يحيى من كفالة هرون الرشيد : ولي عهد ، وخليفة . حتى
شَبَّ في حجره ودرج من عَشِّه ، وَغَابَ على أمره . وكان يدعوهُ يا بُتُّ .»
والضمير في هذه الأفعال كلها : «شَبَّ» و «درج» و «كان» يعود على
الرشيد فلا يستقيم معنى «غَاب» بين هذه الأفعال ، إلا إذا صيغ للمجهول :
«غَابَ» أو فُغِبَ على أمره .

وفيها :

«حتى اسجل القضاء ببغداد بنفهم عن هذا النسب» .

«واسجل تجيء من سَجَّلَ وهي بمعنى أعطى وأرسل وهو هنا بعيد . وأقرب
منه أن تكون سَجَّلَ من السَجَّلَ وهو الصك . وسَجَّلَ متعدى بالباء على ما ورد
في اللسان «مادة سَجَّلَ» «سَجَّلَ القاضي لفلان بماله» أي استوثق له به .

هذه الأغلاط وقعت فيها الطبعة الجديدة ثقة منها بالطبعة القديمة واعتماداً عليها من غير تحقيق ولا تدقيق .

وثمة أغلاط انفردت بها الطبعة الجديدة ، منها ما جاء في الصفحة الـ ٤٥ :
« ان عوائد كل جيل تابعة لعوائد سلطانه . كما يقال في الأمثال الحكيمه :
الناس على دين الملك والسلطان ، اذا استولوا على الدولة والأمر ، فلا بد
ان ينزعوا الى عوائد من قبلهم » .

وهي جملة مخرومة لا يستقيم لها معنى إلا اذا أعيد إليها ماسقط منها وهو :
« وأهل الملك » فتعود العبارة : « والناس على دين الملك . وأهل الملك والسلطان
إذا استولوا .. »

وفي الصفحة الـ ٣٦ :

« والناقد البصير قسطاس نظره وميزان بجنه وملتحمه » والأصح ما جاء في
الطبعة الأديبة : « والناقد البصير نظره : قسطاس بجنه ، وميزان ملتحمه » .

وفي الصفحة الـ ٧ :

« الدول الكبر » وصوابها الدول الكبر .

وفي الصفحة الـ ٤٦ :

« وتجب فيه رخص ابن عباس ، وشدائد ابن عمرو » وإنما هو ابن عمر بن
الخطاب ، وهو المعروف بالشدة .

وفي الصفحة الـ ١٠ :

« تحفت بهذه النسخة منه خزائن مولانا . . . أمير المؤمنين أبو فارس . . . »
والصواب هنا « أبي فارس » لأنه غير مشهور بكنيته هذه ، شهرة تميز
بقاء (أبو) على الحكاية . وفي تضاعيف هذه النعوت الطويلة العريضة التي
يفدقها ابن خلدون على أبي فارس هذا ، وكلها في مواضع الجر عطفاً على مولانا
أو نعماً له ، بتوسطها « المتناول بالعزم ، القوي المساعد والجيد ، المؤاتي المساعد . . . »

واخطأ هنا في الضبط ، وفي الفاصلة الموضوعية بعد الجِد فأحالت المعنى . ومحلها قبله - والصواب : « المتناول بالمزم القويّ الساعد ، والجِد المؤاتي المساعد » . وضبط « الجِد » في الطبعة القديمة بالكسر ، بمعنى الاجتهاد ، وقد يكون « الجِد » بالفتح بمعنى الحظ ، أوجه .

أما الطبعة الجديدة فأهملتها بلا ضبط .

وفي الصفحة الـ ٣٢ :

« ووشي بذلك للرشييد فاستغضب . والصواب « استغضب » بمعنى « غضب » . وبعدها « فالتفت إليه مفضياً » . والأصوب « مفضياً » فالرشييد في لفتته هذه الى مضحكه ابن مريم لم يُرد إغضابه ، ولكنه هو الذي التفت إليه غاضباً .

وفي الصفحة الـ ٣٧ :

« سد تلك الفرجة من ناحيتهم » وصوابها هنا « الفرجة » بالضم .

وفي الصفحة الـ ٤٦ :

« فلما استقر الإسلام ووشجت عروق الملة حتى تناولتها » .

وهذه الجملة لا تستقيم إلا بجذف حتى : « فلما استقر الإسلام ووشجت عروق

الملة تناولتها » . أو : « فلما استقر الإسلام .. حتى تناولتها » .

هذا ما وقع عليه النظر في مقدمة هذه المقدمة . وهي تشغل أربعاً وخمسين صفحة

وثمة أغلاط أظهر من هذه ، ضربنا صفحاً عنها . على أن من الكلمات ولا سيما

أسماء الأعلام ، ما كان يحتاج الى ضبط .

وقد نعود فننتبج سائر الكتاب لعل في ذلك شيئاً من الخدمة ، ثم ليكون

الطابعون أكثر ندقياً وعناية بما يطبعون .

هارف النكري

—•••••—